

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين
شركة أرماح الرياضية
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض، المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة أرماح الرياضية ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وقينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

تقرير المراجع المستقل (تمة)

إلى السادة المساهمين
شركة أرماح الرياضية

الأمور الرئيسية للمراجعة (تمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيف عالجت مراجعنا الأمر الرئيسي للمراجعة
الاعتراف بالإيرادات أفصحت الشركة عن إيرادات قدرها ٨٠,١ مليون ريال سعودي من رسوم اشتراكات وعضوية مراكز اللياقة البدنية والأنشطة ذات الصلة بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٣,٢ مليون ريال سعودي). لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة لأن تطبيق معيار المحاسبة بشأن الاعتراف بالإيرادات في قطاع مراكز اللياقة البدنية يتطلب الاعتراف بالإيرادات على مدى فترة الاشتراك. إضافة إلى ذلك، هناك مخاطر ملازمة تتعلق بدقة الإيرادات المعترف بها إما بسبب عدم فعالية أدوات الرقابة اليدوية و/ أو تلك المتعلقة بتقنية المعلومات. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ١٢-٥ للاطلاع على السياسة المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات، والايضاح ٢٠ للإفصاحات ذات الصلة.	تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، ما يلي: • قيمنا مدى مناسبة ملائمة سياسة الاعتراف بالإيرادات للشركة. • استعنا بالمتخصصين في تقنية المعلومات لدينا لاختبار مدى فعالية تصميم وتطبيق وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. • اختبرنا دقة إصدار فواتير العملاء على أساس العينة، واختبرنا عينة من الخصومات والعروض الترويجية المطبقة على فواتير العملاء. • نفذنا إعادة احتساب لإيرادات رسوم الاشتراكات والعضوية. • قيمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية.

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيف عالجت مراجعنا الأمر الرئيسي للمراجعة
النفقات الرأسمالية المتعلقة بإنشاء مراكز اللياقة البدنية كما هو مبين في إيضاح ٦ المرفق بالقوائم المالية، تم رسملة ما قيمته ١٣٠,٨ مليون ريال سعودي كممتلكات ومعدات (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٣٦٧,٢ مليون ريال سعودي). لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة لأنه يمثل معاملات مهمة خلال السنة وينطوي على أحكام هامة في تحديد ما إذا كان أحد عناصر التكلفة يفي بمعايير الرسملة وفقاً لمعايير التقرير المالي ذات الصلة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٢-٥ للاطلاع على السياسة المحاسبية المتعلقة بالممتلكات والمعدات، والإيضاح ٦ للإفصاحات ذات الصلة.	تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، ما يلي: • حصلنا على فهم لمنهج الشركة فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية. • نفذنا إجراءات مراجعة أساسية من خلال فحص المستندات الداعمة ذات الصلة، والتي تدعم مختلف مكونات التكاليف التي تم رسملتها على أساس العينة. • قيمنا ما إذا كانت بنود التكلفة المرسملة، بما في ذلك تكاليف الاقتراض ومصرفات الفوائد المتعلقة بالتزامات عقود الإيجار، تفي بمعايير الاعتراف بالأصل وفقاً لمعايير التقرير المالي ذات الصلة. • قيمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل (تمة)

إلى السادة المساهمين
المحترمين
شركة أرماح الرياضية

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٣، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها، والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَة بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة، وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساس للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

تقرير المراجع المستقل (تمة)

إلى السادة المساهمين
المحترمين
شركة أرماح الرياضية

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تمة)

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبذلهم أيضاً عند الاقتضاء بالإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

بيكر تيلي م ك م وشركاه محاسبون قانونيون



ماجد منير النمر

(محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٨١)

الرياض في ١٦ رمضان ١٤٤٥ هـ

الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٤ م